أثر التعددية الطائفية على الوحدة الوطنية في الدول العربية: دراسة الحالة العراقية أنموذجا.

The impact of multi-confessionalism on national unity in the Arab countries: a case study of Iraq as a model.

عشور سليم * أستاذ محاضر أ
جامعة محمد بوضياف المسيلة - الجزائر
salime.achour@univ-msila.dz

تاريخ الارسال : 2023/01/21	تاريخ القبول : 2023/05/04	تاريخ النشر: 2023/06/15

ملخص :

تطلعت هذه الورقة البحثية لمعالجة المخاطر الداخلية التي تهدد الوحدة الوطنية في الدول العربية، من خلال إبراز تأثير النزاعات الطائفية في انهيار وتفكك الدول، والإحاطة بأبعاد الظاهرة والسياسات المتبعة لإدارتها، وتحديد العوامل المؤدية لإثارتها، علاوة على الكشف عن خبرة الأنظمة السياسية في الدول العربية في إدارتها للتعدد الطائفي، وتحديد مختلف الاستراتيجيات المتبعة في ذلك لتكريس مبدأ العيش المشترك والمحافظة على الوحدة الوطنية حسب النموذج العراقي.

خلصت هذه الورقة إلى نتيجة أن الوحدة الوطنية ليست نقيضا للتعددية الطائفية، بل يمكن تحقيقها في الدول التي تضم جماعات إثنية مختلفة، وذلك بتبني الآليات الدستورية التي تحقق ذلك، وأن الوحدة الوطنية التي تتم بالقوة والتي تلغى في سبيل تحقيقها، الانتماءات الاثنية الأخرى، وتفرض هوية معينة بالقوة، هي وحدة شكلية لا تحقق الاستقرار وسرعان ما تتفكك.

الكلمات المفتاحية : الوحدة الوطنية؛ التعدد الطائفي؛ العنف الطائفي؛ النزاع الطائفي؛ العراق

***المؤلف المرسل :** عشور سليم

Abstract:

This research paper aspired to address the internal risks that threaten national unity in the Arab countries, by highlighting the impact of sectarian conflicts in the collapse and disintegration of states, taking note of the dimensions of the phenomenon and the policies adopted to manage it, identifying the factors leading to its provocation, in addition to revealing the experience of political regimes in the Arab countries in their management of multiculturalism, and identifying the various strategies followed in it to enshrine the principle of coexistence and preserve national unity according to the Iraqi model.

This paper concluded that national unity is not the opposite of multi-confessionalism, but can be achieved in countries that include different ethnic groups, by adopting constitutional mechanisms that achieve this, and that national unity that is carried out by force, and in order to achieve it, other ethnic affiliations are abolished, and a certain identity is imposed by force, is a formal unity that does not achieve stability and quickly disintegrates.

Keywords: national unity; multiculturalism; sectarian violence ; sectarian conflict ; Iraq.

مقدمة:

إن الوحدة الوطنية لأي شعب هي قاعدة الارتكاز للبناء الحضاري والتقدم والتطور والتنمية في المجالات كافة وبغيابها يفقد الشعب المرتكزات الأساسية لأمنه واستقراره، وقدرته على احتواء الأزمات الناشئة عن الاختلافات العرقية والدينية والطائفية، كما تتفاعل مسألة الوحدة الوطنية مع التعدد الطائفي، إذ يعد العنف الممارس من الطوائف في مقدمة أشكال العنف الذي يهدد سلامة الوحدة الوطنية التعددية، ويمكن أن تتفكك الدولة الواحدة إلى مجموعة من الدول، فهذه المسألة تحتل صدارة الأولويات التي تهتم بها الدول لا سيما التي تتكون من جماعات طائفية متعددة ومتمايزة، من خلال خلق حد أدنى من الانسجام والتوافق في إطار وحدة سياسية واحدة، بهدف خلق ولاء وطني يتخطى الولاءات المحلية الضيقة، بغرس الشعور بالولاء والانتماء للدولة وتنمية إحساس مشترك بالتضامن والهوية

الوطنية، وترتبط فكرة الوحدة الوطنية بفكرة الدولة، ولا تفهم إلا في نطاقها، وذلك من خلال سعي الأنظمة السياسية إلى تحقيق الاندماج، بمزج الجماعات المتمايزة عن بعضها البعض بخصائص ذاتية ضمن إطار سياسي وقانوني واحد تسيره سلطة مركزية واحدة.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في عدة نقاط، ومنها:

- إن دراسة وتحليل مصطلح التعددية الطائفية، ومقارنته وتمييزه عن غيره من المصطلحات والمفاهيم، ذات أهمية كبيرة، ذلك لأن هذه المصطلحات تتشابه مع مصطلح التعددية الطائفية في جوانب وتختلف عنها في جوانب أخرى، وقد خلط الكثير من الباحثين بين هذه المصطلحات ولم يفرقوا بين مدلولات كل مصطلح منها.

- تزايد التوجه نحو الدراسات التي تتناول التعددية الطائفية والمجتمعات التي تحظى بهذه التعددية، وعلاقة هذه الأطراف ببعضها البعض، يعطي أهمية أخرى لهذا البحث.

- هذا البحث يتناول المفهوم الجديد والنظرية الحديثة حول "الوحدة الوطنية"، والتي تنادي بالتعددية في ظل الوحدة الوطنية والتكامل والانسجام والاتحاد، وأنها لا تعني إلغاء هذه التعددية أو دمجها أو صهرها أو قهرها بالقوة، وهذا المفهوم الجديد جدير بمزيد من الدراسة والتحليل.

- يتعرض هذا البحث كدراسة حالة للتعددية الطائفية في العراق الذي يعتبر من الدول التي تضم أقليات مختلفة ومتعددة، لذا فإن دراسة طبيعة العلاقة بين هذه الجماعات والأقليات مهم جدا، في سبيل السعي للوصول إلى إمكانية تحقيق التعايش السلمي، وتحقيق الوحدة الوطنية.

أهداف البحث: هناك عدة أهداف لهذه الدراسة، من أهمها:

- التعرف على المكونات الاجتماعية والدينية والقومية واللغوية للمجتمع العربي بصفة عامة والعراق خاصة، وطبيعة العلاقة بين الطوائف والأقليات المختلفة مع بعضها البعض، ومع النظام السياسي.

- بيان أن من الأسباب الرئيسية في تهديد الوحدة الوطنية بشكل عام، هو أن التعامل مع ظاهرة التعددية الطائفية كظاهرة مرضية.

- إثبات أن هذه التعددية ليسن نقيضا للوحدة، وأنه يمكن تحقيقها، في هذه المجتمعات المتعددة، بالطرق السياسية والديمقراطية.

مشكلة البحث: إن الإشكالية الأساسية لهذا البحث تدور حول التساؤل التالي: هل يمكن تحقيق الوحدة الوطنية في المجتمعات المتعددة طائفيا في الوطن العربي عموما والعراق خصوصا؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموع الأسئلة الفرعية التالية: ما هو مفهوم الوحدة الوطنية؟ وماذا نقصد بالتعدد الطائفي واستراتيجيات إدارته؟ وفيما تتمثل المعضلة الاثنية في المنطقة العربية؟ وما استراتيجيات إدارة التعدد الطائفي في العراق؟

فرضية البحث: للإجابة على الإشكالية تطلب وضع فرضية عامة: إن ظاهرة التعددية الطائفية في الدولة العربية بصفة عامة والعراق خاصة ظاهرة طبيعية، تتطلب إيجاد صيغة سياسية مناسبة، ونظام سياسي ملائم، بعيد عن العنف والحرمان من الحقوق والحريات، يستوعب هذه التعددية ويحتويها، بما يحقق الوحدة الوطنية والرفاه للجميع، وإلا فإن هذه التعددية قد تتسبب في عدم الاستقرار الداخلي في حالة عدم الاهتمام بها أكثر.

منهج البحث: نستخدم في هذا البحث المنهج التاريخي والمنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة أهم الظواهر المتعلقة بالوحدة الوطنية والتعدد الطائفي في الدول العربية بصفة عامة والعراق خاصة.

يمكن تفكيك هذه الإشكالية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: في مفهوم الوحدة الوطنية

المحور الثاني: التعدد الطائفي واستراتيجيات إدارته

المحور الثالث- توصيف المعضلة الإثنية في المنطقة العربية

المحور الرابع- التعدد الطائفي في العراق وإستراتجيات إدارته

المحور الأول: في مفهوم الوحدة الوطنية

من المشكلات التي باتت ملازمة لبنية الدولة في المنطقة العربية مشكلة الوحدة الوطنية والتي برزت نتيجة لعوامل عدة موضوعية وذاتية، داخلية وخارجية والتي أسهمت في بلورتها.

أولا-تعريف الوحدة الوطنية:

1- من الناحية اللغوية: تتكون الوحدة الوطنية من مفردتين هما الوحدة + الوطنية، فكلمة الوحدة تقابلها في الانجليزية كلمة unity وتستخدم في بعض المراجع الأجنبية بمعنى unification أي التوحد أو التوحيد، وعرف المعجم الوسيط الوحدة على أنها ترادف اتحد، أي أن الشيآن أو الأشياء صارت واحدا، وعليه فالوحدة هي جعل الشيء واحدا غير متجزئ

ومنقسم، وتعني الوحدة في الأدبيات السياسية على أنها اتحاد أمتين أو أكثر في الرئاسة أو السياسة أو الجيش أو الاقتصاد، وإذا ما توافر ذلك تصير بموجبه أمة واحدة،[1] أما كلمة الوطنية فتقابلها باللغة الانجليزية كلمة patriotism، وتنسب في اللغة إلى الوطن الذي هو المنزل،[2] وتدل على عاطفة الإنسان نحو بلده وولاء المجموعة لمؤسسات هذه الدولة والحماس من أجل الحفاظ عليها والدفاع عنها، وعليه لا يمكن تصور قيام الوطنية إلا بتوفر إقليم (الوطن) وإيمان الأفراد الذين يعيشون عليه بقيام تضامن اجتماعي واقتصادي بينهم.

وتعرف الوحدة الوطنية كما ورد في معجم الرائد بأنها الإخلاص في الحب للوطن والتضحية من أجله.[3]

2- من الناحية الاصطلاحية: عرفها عدد من الباحثين الغربيين ويعد ميكيافيلي من الرواد الذين تناولوا مفهوم الوحدة الوطنية حيث ساوى بينها وبين الوحدة القومية، ويرى أن مفهوم الوحدة الوطنية هو ارتقاء الأمير إلى مستوى القداسة لأنه محور الوحدة الوطنية في الدولة وإذعان المحكومين له. أما هوبز فقد ذهب إلى أن سيطرة الدولة عن طريق الحكم المطلق ستؤدي إلى إضعاف المعارضين لها ومنه ضمان الوحدة الوطنية، وذهب روسو إلى أن الوحدة الوطنية هي قيام عقد اجتماعي بين الشعب والنظام السياسي القائم، يتوحد الشعب بموجبه في وحدة قومية يطيع فيها الحكومة التي هي النظام الاجتماعي الذي اختاره،[4] أما هيجل فكان يمجد القومية الألمانية إذ ساهمت أفكاره في قيام الوحدة الألمانية، ومفهوم الوحدة الوطنية عنده هي طاعة القانون الذي يجب أن يتوافق مع العدل الذي هو منطق التاريخ، أما فيخته فيذهب إلى أن اللغة والثقافة القومية الواحدة هي أساس الوحدة الوطنية.[5]

كما عرفها عدداً من الباحثين العرب، لكن اختلفت تعريفاتهم حولها أيضاً، بسبب اختلاف ثقافاتهم وتأثر المعاصرين منهم بالمدارس الفكرية الغربية، واختلاف أيديولوجياتهم السياسية، وأوضاع الدول العربية التي نشأوا فيها، فقد رأى أبو حامد الغزالي أن الوحدة الوطنية تتحقق من خلال الحاكم (الإمام) ؛ لأنه هو أساس وحدة الأمة، وأنه محور اتفاق الإدارات المتناقضة، والشهوات المتباينة المتنافرة من خلال جمعه لها حول رأى واحد، بسبب مهابته وشدته وتأييد الأمة له من خلال تعاقد سياسي بينهم وبينه على شرط أن يقوم هذا التعاقد على الرضى لا على الإكراه، وهذا سيؤدى إلى القضاء على التشتت والتضامن في الجماعة من أجل السلطة.[6] فحسب رأي محمد سليمان الطماوي أن الوحدة الوطنية هي

قيام رابطة قوية بين مواطني دولة معينة، تقوم على عناصر واضحة يحس بها الجميع ويؤمنون بها، ويستعدون للتضحية في الدفاع عنها.[7] كما يعرفها أيضا بأنها انتماء الإنسان إلى دولة معينة، يحمل جنسيتها ويدين بالولاء إليها على اعتبار أن الدول ما هي إلا سوى جماعة من الناس تستقر في إقليم محدد وتخضع لحكومة منظمة،[8] كما تعني في أوسع معانيها قيام رابطة قوية بين مواطني دولة معينة تقوم على عناصر واضحة يحس بها الجميع ويكونوا مستعدين للتضحية من أجل الدفاع عنها.[9]

أما عبد العزيز الرفاعي، فيرى أنها تجمع كل المواطنين تحت راية واحدة من أجل تحقيق هدف سام هو فوق أي خلاف أو تحزب في ظل ولاء أسمى يدين به كل فرد من أفراد المجتمع، ويحكم انتمائه للوطن.[10]

ويرى محمد عمارة أن الوحدة الوطنية هي التآلف بين أبناء الأمة الواحدة من خلال الروابط القومية على أساس من حقوق المواطنة التي ترفض التمييز والتفرقة بين أبناء الأمة بسبب المعتقد والدين،[11] كما يرى عبد الرحمن الكواكبى أنها : تجمع الناس على أساس قومي بغض النظر عن الاختلاف في العقائد والمذاهب الدينية.

ويرى عبد السلام إبراهيم بغدادي أن الوحدة الوطنية هي وجود نوع من الاتفاق والوفاق على ثقافة وطنية مشتركة وإطار من التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين النظام السياسي وأعضاء الجماعة الوطنية من جانب، وبين الجماعات الإثنية المختلفة (بعضها عن بعض) من جانب آخر، بحيث يتحقق التفاعل والتلاحم بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية (عموم سكان دولة)، بغض النظر عن إنتماءاتهم الإثنية المختلفة (بين أغلبية وأقليات) أو خلفياتهم الثقافية السياسية الفرعية أو انتمائهم الإقليمية أو القبلية.[12]

3- من الناحية الإجرائية: على الرغم مما تقدم من تعاريف قد أسهمت في توضيح المفهوم حسب الرؤيا التي يعتقدها كل كاتب ولكن الملاحظ عليها إهمالها للوسيلة التي تحقق الوحدة الوطنية هل هي طوعية أم إكراهية؟ مع الإقرار بأن الوسيلتين تؤديان إلى الوحدة غير أن ديمومة الوسيلة الطوعية أكثر دعما واستمرارا من الوسيلة الإكراهية، لذلك نرى أن الوحدة الوطنية هي عملية تحقيق الاندماج الاجتماعي بين مكونات المجتمع بغض النظر عن الانتماء الطائفي أو المناطقي في إقليم سياسي واحد تسيره سلطة مركزية واحدة وبقوانين تسري على كل أقاليم وأفراد المجتمع من غير تمييز، مما يخلق ثقافة وطنية مشتركة تسمو عن الثقافات الفرعية وتحفظها في إطار احترام وحدة الدولة وهويتها، وفي إطار الحرية

والعدالة وتحقيق التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الشعب والنظام.[13] أو هي شعور عند الأفراد المكونين للمجتمع بالرغبة في التقارب والترابط في إطار المجموعة الواحدة، بحكم ما يمتلكونه من روابط وخصائص مشتركة تدعوهم إلى العمل المشترك لتحقيق أهداف تمثل صالح الجماعة عن طريق الإطار السياسي.

4- الوحدة الوطنية والمفاهيم المقاربة لها:

- **الوحدة القومية:** تنسب الموسوعة السياسية الوحدة القومية إلى القوم أي جماعة من الناس تجمع بينهم رابطة معينة، أما في الأدبيات السياسية فالقومية هي الانتماء إلى أمة محددة، والأمة هي الشعب ذو الهوية السياسية الخاصة الذي تجمع أفراده روابط موضوعية روحية تختلف من شعب لآخر مثل اللغة، العقيدة، المصلحة والتاريخ.[14]

والوحدة الوطنية والوحدة القومية تشتركان في بعض المقومات التي تعتبر ضرورية لقيامهما مثل العنصر البشري واللغة المشتركة والانتماء الثقافي والحضاري،[15] إلا أن الوحدة القومية تقوم دون أن ترتبط بالضرورة بوجود الأرض، على خلاف الوحدة الوطنية التي لا يمكن أن تقوم إلا بوجود مجموعات بشرية ترتبط بالضرورة بالولاء لإقليم معين.

- **الاندماج أو التكامل الوطني**: يشير إلى إيجاد إطار سياسي مشترك للجماعات داخل الدولة مع احتفاظ كل جماعة بخصائصها ومقوماتها الذاتية، ومن أهم سماته وجود نظام المواطنة التي هي رابطة سياسية بين الدولة والمواطن تعيد بناء الولاء من جديد قد لا يلغي الولاء الطائفي بصورة كاملة، إلا أنه يولد إلى جانبه ولاء سياسيا قويا للدولة وذلك من خلال المساواة في الحصص والمسؤوليات دون أي تمييز على أساس طائفي وينقسم هذا التكامل أوالاندماج إلى أربعة مسارات رئيسية هم: القومي والإقليمي والقيمي والتكامل بين النخبة والعوام. [16]

ثانيا- أبعاد الوحدة الوطنية:

وهي عبارة عن المقومات الأساسية للوحدة الوطنية في أي دولة من دول النظام السياسي الدولي وتتمثل في:

1- **البعد الإثني للوحدة الوطنية:** تضم العديد من الدول عددا كبيرا من الجماعات، اللغوية والدينية والقومية والعرقية والقبلية دون أن يربط بينها الشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية سياسية واحدة تعلو فوق الولاءات والانتماءات الضيقة للجماعات المتباينة.[17]

ويلاحظ على الجماعات الوطنية في الدول المتقدمة أنها وصلت إلى درجة عالية من الاندماج، حيث أصبحت الجماعات الاثنية بمثابة جماعات فرعية أو جزء من الجماعة الوطنية الكبرى التي تنبثق منها المؤسسات والقوانين، بخلاف الدول النامية التي تواجه صعوبة في تحقيق الوحدة الوطنية نظرا لغياب اتفاق على قيم المجتمع المشتركة التي تتبناها كل الجماعات، كالجماعة الوطنية المتجانسة والوسطى والتعددية والمتشرذمة.[18]

2- **البعد الثقافي للوحدة الوطنية:** يتداخل البعد الثقافي لا سيما في شقه السياسي مع البعد الاثني، حيث لكل جماعة وطنية ثقافة مشتركة واحدة، إلا أنه قد تتعدد بوجود ثقافات فرعية ناتجة عن التعددية الاثنية، ولهذا قد يحدث تعارض ما بين الانتماءات الخاصة والانتماء الوطني.[19]

3- **البعد السياسي للوحدة الوطنية:** يقصد به مدى تحقيق التفاعل والتلاحم بين الحكام والمحكومين، بما يقتضيه ذلك من ضرورة توفر الشرعية وتمثيل الأقليات في السلطة، فكلما زادت الشرعية كلما زاد احترام الجماهير لقرارات السلطة السياسية، وكلما قلت الشرعية كلما اعتبرت السلطة أداة استغلال وتسلط.[20]

4- **البعد الجغرافي للوحدة الوطنية:** يعني وجود أو غياب التفاعل والاندماج بين الأجزاء المختلفة لإقليم الجماعة الوطنية الواحدة، حيث كلما كانت البنية الجغرافية للدولة مجزأة كلما ظهرت مخاطر الانفصال إذ تنبعث الولاءات التحتية على حساب الولاء الوطني الشامل.[21]

5- **البعد الوظيفي للوحدة الوطنية:** يقصد به وجود تفاعل أو تلاحم على أساس التشارك الاقتصادي الفعال والمتداخل بين الطوائف المختلفة، بما يخلق مصلحة مشتركة على أساس التنمية المتوازنة بين أقاليم الدولة، وعليه فهي وسيلة للتضامن وتقليلي الاختلافات والصراعات الاثنية.[22]

المحور الثاني: التعدد الطائفي واستراتيجيات إدارته:

اكتسبت التعددية الطائفية، أهمية خاصة على الصعيدين العملي والأكاديمي في ظل ما طرحته الصراعات الاثنية والعرقية التي شهدتها مجتمعات مختلفة على امتداد دول العالم من تحديات لأنماط إدارة التنوعات وما ينجم عنها من صراعات في هذه المجتمعات.

أولا- التعددية والمجتمع التعددي:

يعود أصل التعددية لغة في معجم اللغة العربية للدلالة إلى"عدَ" وتعني حسب وأحصى و"عادَهُ" معادَادَا وعداداً: فاخره في العدد وناهضة في الحرب، و"عَددَّ" الشيء وأحصاه و"عَدَّدت" الشيء جعلته ذا عدد" تَعَاد" القوم: عدَّ بعضهم بعضاً. "تَعدّدت" صار ذا عدد. والعديدّة": الحصة والنصيب. ويتضح من المعاني السابقة أن الكلمة تعني عدم التفرد، كما تحمل مضامين نفيسة ممثلة في التفاخر والمعادة، وكذلك تتضمن معنى القدم والاستمرارية حتى يعتد بها.[23]

ولا يختلف الأمر في اللغة الإنجليزية حيث تعني كلمة Pluralism أن هناك تعدداً وعدم أحادية في الأصعدة المختلفة.[24]

على الصعيد الاصطلاحي، تتعدد التعريفات المقدمة لمفهوم التعددية، فيذهب معجم المصطلحات الاجتماعية إلى أن التعددية تعني:"تعدد أشكال الروح الاجتماعية في نطاق كل جماعة، وتعدد الجماعات داخل المجتمع وتعدد الجماعات نفسها.[25]

أما قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيعرف التعددية على أنها عبارة عن" تنظيم حياة المجتمع وفق قواعد عامة مشتركة تحترم وجود التنوع والاختلاف في اتجاهات السكان في المجتمعات ذات الأطر الواسعة، وخاصة المجتمعات الحديثة حيث تختلط الاتجاهات الأيديولوجية والفلسفية والدينية".[26] كذلك تشير التعددية السياسية إلى المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي يمكنها أن تشارك في مزاولة السلطة.[27] وهناك من يرى التعددية، كـ"كرافورد يونغ"، في علاقاتها بالدولة القومية ذات السيادة والنظام السياسي القائم فيها، والذي يحدد بصورة قاطعة حدود التفاعل، بغض النظر عن طبيعة هذا التفاعل، بين الجماعات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع، والتي تتباين من حيث أصولها العرقية أو اللغوية أو الطائفية، ومن حيث أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، ومفاهيمها السياسية.[28]

يمكن إجمال التعريفات المختلفة التي قدمت لمفهوم التعددية في مجموعتين أساسيتين الأولى: هي التعريفات الشكلية التي حاولت رسم حدود للمفهوم وبيان معالمه بوجه عام وحاولت الربط بينه التعددية والتنوع والاختلاف والربط بين معنى التعددية وبين مجال القانون والدولة، والتفرقة بين الدور التحرري الهادف لتبرير مطالب جماعة معينة في احترام معتقداتها في مواجهة تعسف الجماعات الأخرى، والدور السلبي المستخدم لتبرير الاستغلال والتمييز ضد جماعة معينة دون الجماعات الأخرى. والثانية: التعريفات الموضوعية وهي التي

حاولت أن تنفذ لصميم الظاهرة وبالتالي تنوعت بحسب موضوع التعددية وربطت بين مفهوم التعددية وبين عملية التفاعل بين كتلتين سياسيتين واجتماعيين أو أكثر. وفي المقابل فإن التعددية السياسية يمكن أن تكون هي ذاتها نتاجاً وانعكاساً للتعددية الاجتماعية.[29]

وبخصوص المجتمع التعددي فيعتبر الاقتصادي "فيرنيفال" هو أول من صاغ مفهوم التعددية والمجتمع المتعدد في النصف الأول من القرن العشرين. ويعرفه على أنه المجتمع الذي تعيش ضمنه مختلف قطاعات المجتمع جنبا إلى جنب، ولكن بانفصال داخل الوحدة السياسية، كما يرى بأنه يتكون من جماعات ثقافية مغلقة تشكل كل منها هوية خاصة وتتسم بأنها جماعات ثقافية مغلقة، إذ لا تلتقي إلا في السوق ولأغراض اقتصادية غير شخصية،[30] ثم طور عالم الاجتماع م.ج. سميث ما بدأه "فيرنيفال" وحاول صياغة نظرية عامة عن" التعددية الثقافية. فيذهب إلى أن مجرد وجود الاختلافات الثقافية ليس كافياً لوجود المجتمع التعددي، بل يشترط على أن تحتوي الاختلافات بين الجماعات على اختلافات في المؤسسات (التعليمية، الدينية، الاقتصادية، والسياسية...) بل أكثر من ذلك أن تؤدي هذه الاختلافات إلى حدوث تعارض بين الجماعات بعضها مع بعض على نحو يمنع وحدة المجتمع إلا من خلال القسر والإكراه الذي تمارسه الجماعة الأقوى على باقي الجماعات وعليه فهو يضيف عامل غياب الترابط النظامي والمؤسسي لنظرية فيرنيفال.[31]

ثانيا- الإطار المعرفي للطائفة:

ينتشر في عصرنا الحالي استخدام مصطلحا الطائفة والطائفية لا سيما في الوطن العربي، الذي تعيش بعض دوله نزاعات داخلية ذات بعد طائفي، فما المقصود بالطائفة والمفاهيم المقاربة لها؟.

1-تعريف الطائفة: الطائفة لغويا مفهوم مشتق من جذر متحرك، فهو مأخوذ من طاف يطوف طوافا فهو طائف، فالبناء اللفظي يحمل معنى تحرك الجزء من الكل دون أن ينفصل عنه، بل يتحرك في إطاره ولصالحه، وفي اللغة العربية فالطائفة تعني جماعة أو قسم من الجماعة أي جماعة من الناس يجمعهم مذهب أو رأي يمتازون به،[32] وتنحدر كلمة طائفة sect من الكلمة اللاتينية secare وsequi اللتين تعنيان القطع والأتباع، فالقطع إقدام مجموعة من الأشخاص على قطع الصلات مع مجموعة معينة والانفصال عنها وتشكيل مجموعة جديدة، أما الأتباع فيشير إلى إقدام هؤلاء الأشخاص على مبايعة مؤسس المجموعة الجديدة وأتباعه.[33]

أما من الناحية الاصطلاحية فيعرفها "بيتر بيرجر" على أنها:" شكل من أشكال الرابطة الدينية التي تظهر نتيجة التأثير المباشر للدين، ولذلك فمن السهل العثور على الظاهرة داخل الهيكل الاجتماعي للكنيسة".[34] أما ماكس فيبر في دراسته للأخلاقيات البروتستانتية الطائفة عن الكنيسة، فيرى أنه عندما تستجيب الطائفة إلى الاختلافات الإثنية تصبح مرادفة للإثنية، كما أن الطائفة والإثنية ما هما إلا إحدى أدوات تكوين المكانة أو المنزلة، ولكن الفارق الأساسي بين الإثنية والطائفة هو عامل الهيمنة أو الإخضاع حيث أن نظام الطائفة يتضمن نوعا من الإخضاع الاجتماعي وإدراك لعلو شرف الطائفة المنتسب إليها الفرد على ما دونها من طوائف.[35]

وعليه فالطائفة من الناحية الإجرائية هي جماعة إثنية منظمة متمايزة عن باقي الجماعات دون تخصيصها بالدين فقط، لأنه قد تكون عرقية أو دينية أو مذهبية أو لغوية أو قبلية، متحدة ذات عضوية غير تطوعية، ومتسلطة على أعضائها لمنع الانشقاق، وذات طبيعة إقصائية نظرا لمبادئها غير القابلة للتحفظ.

2-الطائفة والمفاهيم المقاربة لها:

***الطائفية:** هي مصدر صناعي من الطائفة، وهي انتماء لمجموعة من الناس الذين تجمعهم العصبية للطائفة، يسعى المنتسبون إليها إلى الحفاظ على تماسكها وعلاقتها التضامنية ووظيفتها الاجتماعية، ويطمحون إلى ممارسة سلطة أوسع في المجتمع، أي أن الطائفية هي ديناميكية الجماعة في سعيها إلى اكتساب السلطة وتوسيعها وتقويتها على حساب طوائف أخرى.[36]

***الأقلية:** تعرف على أنها مجموعة بشرية تشترك في اكتساب هوية خاصة بها، ومختلفة عن أغلبية السكان سواء كانت خصائص دينية، ثقافية، لغوية، أو عرقية كما أن الأقلية ليست فقط في وضع الأقلية عدديا ولكن أيضا سياسيا حيث لا تهيمن على النظام السياسي مع وجود درجة من التضامن بين أعضائها للدفاع عن هويتهم.[37]

***القبيلة:** هي تجمع سياسي مستقل يضم بضعة آلاف من الأفراد بالحد الأقصى، ينحدرون من جد مشترك، يقودها شيخ، تنقسم إلى مجموعتين أو أكثر، متحدة بالاسم وبروابط القرابة، وبالمسؤولية الجماعية بدل مسؤولية الفرد، وبأهمية العرف بدل القانون المدني.[38]

***الطبقة الاجتماعية:** وهي عبارة عن مجموعة من الأفراد يتماثلون في أمور كثيرة من أهمها: الثروة والدخل، والمهنة، والثقافة والتربية والسلوك الاجتماعي، والأحوال النفسية، والاتجاهات والقيم الاجتماعية وغيرها، ويختلفون عن غيرهم في هذه المعايير نفسها داخل نطاق المجتمع الواحد.[39]

***الجماعة الاثنية:** هي جماعة بشرية تتميز بخصائصها الطبيعية اللغة، الدين، العرق، مع وعيها بهذا التمايز في مواجهة غيرها من الجماعات داخل الدولة الواحدة وبغض النظر عن حجمها أو عددها فقد تكون أقلية كما قد تكون أغلبية.[40] وهي تتشابه مع مفهوم الطائفة إلى درجة التطابق.

***الجماعة العرقية:** يعرفها محمود أبو العنين– على أنها " جماعة من الناس تعيش في مجتمع أشمل، وتعتقد الجماعة بوجود روابط مشتركة تربط أفرادها بعضهم ببعض، وتتمثل هذه الروابط في الاعتقاد بانحدارهم من أصل مشترك، فضلا عن اشتراكهم في خصائص ثقافية مشتركة كاللغة أو الدين أو التقاليد".[41]

ثالثا-استراتيجيات إدارة التعدد الطائفي:

هناك عدة استراتيجيات تتضمن أدوات وسياسات أو آليات للتعامل مع هذا التعدد في إطار الدولة الواحدة، وعلى الدول أن تختار ما يناسبها في إدارة الاختلاف، فنوعية المطالب هي التي تحدد الآليات اللازم اتخاذها لمنع تحول التنوع إلى مصدر للتوترات، فما هي هذه الاستراتيجيات:

1-إستراتيجية هيمنة الدولة والتحكم الحكومي: يعد أحد أكثر الأدوات شيوعا لإدارة التنوع لمنع الصراعات العرقية في تاريخ دول العالم ويعرفها الأستاذ تشيستر كروكر بأنها:" بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفؤ، وفي الوقت نفسه إقامة ما يضمن حماية الأقليات".[42] وتستخدم الدولة في هيمنتها العديد من الآليات من بينها سياسة الإخضاع وسياسات عزل الجماعات المناضلة وسياسة عزل الاجتناب.[43]

2-إستراتيجية الفيدرالية والكميونات العرقية[44]: تمثل هذه الإستراتيجية أحد أهم الاستراتيجيات المعتمد عليها لفض الاشتباكات بين الجماعات أو بين هذه الجماعات وبين السلطة المركزية، وتعتبر الفيدرالية نظام سياسي يقوم على اتحاد مركزي على أساس جغرافي أو إثني بين مقاطعتين أو إقليمين أو أكثر، حلا لبعض المشكلات المرتبطة بوجود أعراق وقوميات وطوائف متباينة الأهداف والمصالح داخل الدولة الواحدة، فهي تحفظ من جهة

وحدة الدولة وكيانها السياسي ومن جهة أخرى تمنح المقاطعات أو الأقاليم نصيبها من السلطة والثروة والتمثيل السياسي والأقاليم تشارك بقسطها في الحكومة المركزية، كما تضمن الفيدرالية الاحترام التام للتنوع الاثني.[45]وقد تتضمن الفيدرالية على أخطار ضمنية لأنها تجعل السياسة أكثر تجزئة من وجهة نظر بعض الباحثين أن الفيدرالية هي الخطوة الأولى نحو الانفصال، حيث أنها تكسب رابطة الدولة القومية، شرعية من خلال حماية اللغة والثقافة والدين مثل وجود دستور خاص بها وحكومة أو مورد وعلم.[46]

3-إستراتيجية الديمقراطية التوافقية وتقاسم السلطة: تعتبر إحدى الاقترابات الكلية لإدارة الصراع العرقي سواء على المستوى المركزي للسلطة في الدولة أو على المستويات الفرعية أو المحلية وتقوم الديمقراطية التوافقية على قبول التنوع الاثني مع ضمان الحقوق والحريات والهويات والفرص بالنسبة للجميع هذا فضلا عن خلق المؤسسات السياسية والاجتماعية لتلك الجماعات التي تتمتع بمزايا المساواة بدون الحاجة للاستيعاب القهري، والمكونات الرئيسية للديمقراطية التوافقية:[47] حكومة ائتلافية موسعة تضم الأحزاب السياسية التي تمثل الأقسام الرئيسية للمجتمع التعددي، حكم ذاتي للجماعات وفق قواعد محددة بحيث تختص كل منها بمعظم شؤونها الخاصة، تمثيل نسبي وقواعد للتوظيف والاتفاق يطبق من قبل مؤسسة الدولة، حق الأقليات في الاعتراض دستوريا، وثمة ثلاثة شروط أساسية لكي يعمل النموذج الديمقراطي التوافقي:[48]

* ألا تكون الجماعات المتناحرة لديها خطة بدمج الآخرين أو استيعابهم بغرض بناء أمة حيث أن صراع القوميات في مثل هذه الظروف يمثل مباراة صفرية، لا مجال للتوافق.

* على القادة السياسيين أن يتبنوا نوعا من الفكر، يقوم على الالتزام بالاستقرار السياسي والاقتصادي لبلادهم وأقاليمهم دون حاجة لسيطرة وهيمنة الدولة.

* على قادة الجماعات التحلي بثقافة وتفهم مزايا الحكم الذاتي والقدرة على التوفيق والمساومة.

المحور الثالث- توصيف المعضلة الإثنية في المنطقة العربية:

أولا- طبيعة التنوع الاثني في الدول العربية:

يمكن تقسيم الدول العربية من حيث درجة تنوعها الإثني إلى ثلاثة مجموعات طبقاً لدرجة تنوعها الإثني بحيث نأخذ درجة مئوية أوسع قليلاً لقياس درجة التنوع الإثني وهي من 15- 25 % وكأنها تمثل درجة متوسطة من التجانس الإثني وتبعاً لذلك تكون الأقطار التي يقل

فيها حجم الأقليات الإثنية عن 15% من إجمالي سكانها أقل تنوعاً أو أشد تجانساً من الناحية الإثنية في مقابل الأقطار التي يزيد فيها حجم هذه الأقليات على 25% وهي بهذا المنظور أكثر تنوعاً أو أقل تجانساً من الناحية الإثنية أما الأقطار التي يتراوح فيها حجم الأقليات بين 15-25% فهي متوسطة التنوع أو التجانس.

1-الدول الأشد تجانساً: الغالبية العظمى من مواطني هذه الدول هم عرب لغة وثقافة ومسلمون ديناً سنيون مذهباً وساميون حاميون سلالة وهي الأقطار التي تقل فيها نسبة الجماعات الاثنية عن 15 % وهذه الدول هي: السعودية، وقطر، مصر، ليبيا، تونس، الصومال.

2-الدول المتوسطة التجانس: هي الدول التي تبلغ نسبة التكوينات الإثنية فيها ما بين 15-25 % من مجموع السكان أي في حدود المتوسط العام في الوطن العربي ككل وتضم هذه المجموعة كلا من: الكويت، الإمارات، عمان، الجزائر.

إن الدول العربية المتوسطة التجانس تعتبر ذات مجتمع تعددي يتكون من عدة جماعات تحتفظ بهوياتها الخاصة ولكن بعضها -على الأقل- تمكن من إيجاد صيغة تآلف بين الهوية الخاصة والعامة ومن التفاهم حول بعض الأسس. وإن كانت هذه الدول تعاني بين فترة وأخرى من أزمات داخلية بسبب التدخلات الخارجية أو بسبب إحتكار إحدى الجماعات الإثنية لمراكز القوة والثروة.

3-الدول الأكثر تنوعا والأقل تجانساً: وهي تلك الدول التي يصل فيها حجم الأقليات إلى أكثر من 25% من إجمالي عدد السكان، وفي بعضها لا توجد أغلبية مطلقة لأي مجموعة إثنية (العراق– لبنان) كما أن أربعة منها شهدت صراعات مسلحة في العقود الأخيرة كان العامل الإثني أحد أسبابها (العراق– اليمن– السودان– لبنان)، ويمكن إجمال الدول العربية في هذا التصنيف إلى: العراق، لبنان، البحرين، سوريا، اليمن، السودان، المغرب، وتعتبر الدول الأكثر تنوعاً من الناحية الإثنية ذات " مجتمع فسيفسائي " يتألف من عدة جماعات تغلب هوياتها الخاصة على الهوية العامة وتتصف العلاقات فيما بينها بالتزاوج بين عمليتي التعايش والنزاع وعدم القدرة على الاتفاق حول الأسس.[49]

ثانيا- خريطة المجتمع العربي عرقيا والمكونات الدينية والاثنية لدوله:

1-خريطة المجتمع العربي عرقيا ودينيا: تتكون المنطقة العربية من عدة مجموعات يمكن حصرها في ما يلي:

***الجماعات اللغوية غير العربية:** يبلغ حجم هذه اللغات حوالي 13 % من مجمل سكان المنطقة العربية مثل الأكراد، الأرمن وإسرائيل والبربر والقبائل الزنجية والتركمان والشركس وغيرهم، منهم من تواجد قبل الفتح الإسلامي العربي مثل الأكراد ولآشوريين، والسريان الذين تم تعريبهم وهناك جماعات وفدت إلى المنطقة في القرنين التاسع عشر والعشرين مثل الشركس والأرمن واليهود الغربيين.[50]

***الجماعات الدينية غير الإسلامية:** المسيحيون، اليهود،الصائبة، اليزيدية، البهائية، الديانات القبلية الزنجية، أما بالنسبة للطوائف الإسلامية غير السنية فتتمثل في الشيعة، والزيدية، الإسماعيلية، الدروز، العلويون، الخوارج.

***الأقليات المتعددة الاختلاف عن الأغلبية:** هناك أقليات اثنية تختلف عن الغالبية في أكثر من متغير مثل القبائل الزنجية فهي لا عربية ولا مسلمة ولا سنية المذهب ولا سامية حامية السلالة، واليهود في فلسطين كذلك فهم يختلفون في اللغة والدين والمذهب، أما الأقلية الإيرانية فهي تختلف في اللغة والمذهب.[51]

2-المكونات الدينية والاثنية لدول العالم العربي: إن التركيبة الاثنية والدينية في المنطقة العربية تختلف من دولة إلى أخرى ويمكن تقسيمها إلى أربعة مناطق وهي منطقة وادي النيل والقرن الإفريقي وتظم كل من مصر، السودان، الصومال، جزر القمر، جيبوتي، ومنطقة شمال إفريقيا وتظم كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، أما منطقة الهلال الخصيب فتشمل كل من العراق وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين، وأخيرا منطقة شبه الجزيرة العربية ودول الخليج العربي وتظم كل من السعودية، اليمن، عمان، الإمارات العربية، قطر، البحرين، الكويت.

ثالثا- الخصوصية الإثنية في المنطقة العربية:

تتميز الجماعات الاثنية في المنطقة العربية بالعديد من الخصائص والمزايا، تتمثل في:

1-الولاء الديني: نجد الولاء في العديد من الدول العربية هو ولاء للطائفة فيتوزع المسلمون إلى سنية وشيعية وعلويين ودروز وشافعية وزيدية، كما يتوزعون على طرق كالمهدية والختمية في السودان ومذاهب ومدارس مما يتعارض مع الولاء الديني والولاء القومي.[52]

2-الولاء القبلي: تعتبر الولاءات القبلية والعشائرية، والعائلية من أكثر الولاءات التقليدية رسوخا في المجتمع العربي، وقد تعارضت هذه الانتماءات في بلدان المغرب العربي

والسودان والجزيرة العربية بشكل خاص مع الانتماءات القومية المعاصرة...لأن السلطات المركزية تمكنت من احتواء القبائل وإدخالها في النظام ومؤسساته.

3-الولاء الاثني: ونقصد هنا ولاءات الأقليات الاثنية اللغوية والثقافية في عدد من البلدان العربية كالمغرب والسودان والخليج، ففي المغرب يشكل البربر عنصرا مهما في تركيب المجتمع حيث تبلغ نسبتهم 40 % وحوالي 30 % في الجزائر. وقد استفاد الاستعمار الفرنسي من هذه الانقسامات حتى سعى لإنشاء دولة بربرية، كما سعى لإنشاء دولة طائفية في المشرق العربي (دولة درزية وعلوية ومسيحية). وقد استخدم الانجليز نفس النهج في التقسيم مثل ما وقع في السودان.

عموما تعيش كثير من الدول العربية " تعددية مجتمعية"، فالعراق يشهد مخاطر التفكك إلى ثلاث دويلات صغيرة وهي دولة كردية في الشمال ودولة سنية في الوسط ودولة شيعية في الجنوب، هذا على الرغم من الآليات الفدرالية والتوافقية للتعامل مع الواقع التعددي العراقي المتفجر، وهو الأمر ذاته بالنسبة إلى لبنان الذي يعيش العديد من الأزمات السياسية بالرغم من تبنيه خيار الديمقراطية التوافقية حيث يتم تقاسم السلطة بين مختلف قطاعات المجتمع التعددي.

وفي اليمن تزايد العنف الطائفي بين الزيدية الشيعية والشافعية السنية، ودول الخليج عرفت هي الأخرى عدم الاستقرار في نهاية السبعينيات كاحتجاج شيعة الإقليم الرقي بالسعودية، ومحاولة الانقلاب في البحرين والكويت، كما انقسم السودان إلى دولتين بانفصال جنوبه نتيجة الشعور بالحرمان الاقتصادي والغبن السياسي، ولهذا تعد التعددية الطائفية وطريقة تعاطي الأنظمة السياسية معها من أبرز التهديدات التي تواجه الوحدة الوطنية، حيث قد تدفع الطائفة المتمايزة عن المجتمع والمتمتعة بقوة نسبية والمهمشة سياسيا واقتصاديا إلى الانفصال عن الوطن الأم.[53]

المحور الرابع- التعدد الطائفي في العراق وإستراتجيات إدارته:

عرف العراق تعددية طائفية منذ تاريخ طويل بفعل التكوينات الدينية والاثنية والقبلية، حيث يضم مجموعة من الطوائف أهمها السنة والشيعة والأكراد، ورغم انفجار الطائفية بعد 2003 مع الاحتلال الأمريكي وتمأسسها، إذ عاش العراق العديد من الأزمات وأعمال العنف الطائفي، إلا أن الطائفية كانت موجودة قبل هذا التاريخ لكن بطريقة صامتة، حيث ضلت التضامنات الطائفية العامل المهيمن في صيرورة بناء الدولة العراقية.

أولا-التركيبة الطائفية لسكان العراق: لكي نطلع بشكل تفصيلي على الواقع الاثنوغرافي لسكان العراق نجد أنه يقسم إلى:

1-التركيب القومي: القومية مبدأ روحي يربط الأبناء والآباء والمواطنين بعضهم ببعض ويربطهم بالأرض التي يعيشون عليها، وهي أيضا شعور بالانتماء يحس به الإنسان تجاه شريحة معينة،[54] ويتألف سكان العراق من قوميتين رئيسيتين هما العربية والكردية بالإضافة إلى قوميات أخرى تمثل أقليات استوطنت منذ أقدم الأزمنة مثل التركمانية والآشورية والكلدانية والآرامية حيث يمثل العرب ما نسبته 80 % من سكانه، والكرد حوالي 15 % من سكان العراق، والتركمان والكلدان والآشوريين يمثلون حوالي 05 % من مجموع سكان العراق.[55]

2-التركيب الديني: يقسم العراق من حيث التركيب الديني إلى: المسلمون إذ تبلغ نسبتهم حوالي 96.7 %، أما المسيحيون فتقدر نسبتهم حوالي 2.14 %، أما الأقليات الدينية الأخرى كالأيزيدية فتقدر نسبتهم حوالي 0.86 %، والصابئة حوالي 0.14 %، والباقي غير مبينين حوالي 0.14 %.

3-التركيب المذهبي: تتنوع المذاهب الإسلامية في العراق كما تنوعت الأديان ومن أهم المذاهب في العراق وهي كما يلي: المذهب الشيعي وهم يشكلون الأكثرية في العراق وهم يمثلون ما نسبته 61.7 % من مجموع السكان ونحو 63.8 % من مجموع المسلمين في العراق على أن يضاف لهم الكرد الفيلية والتركمان الشيعة، أما المذهب السني في العراق فيبلغ نسبتهم حوالي 35 % من مجموع السكان وهم يمثلون نحو 36.19 % من مجموع المسلمين في العراق.

ثانيا-استراتيجيات إدارة التعدد الطائفي في العراق:

إذا كان التعدد الطائفي في المجتمع العراقي أمر واقع لا مفر منه، فإن ضمان الوحدة الوطنية العراقية يتوقف على كيفية تعاطي النظام السياسي العراقي مع هذا الواقع التعددي، من خلال اعتماد الاستراتيجيات المناسبة لإدارة هذا التعدد وتحويله إلى عنصر داعم لبناء الدولة والحيلولة دون تحوله إلى عنصر هدم ومن ثم تفكك الدولة.

1-الفيدرالية في العراق: هناك من يرى أن النظام الفدرالي تم ممارسته خلال الحكم العثماني، إذ كان العراق موزعا بين ثلاث أقاليم هي البصرة والكوفة وشهرزور، إلا أن هناك من يجادل بأن الإرهاصات الأولى للفيدرالية تعود إلى تاريخ تنصيب الملك فيصل على العراق، إذ طلب وجهاء البصرة من المندوب السامي البريطاني في العراق بمنح إقليم البصرة اللامركزية

السياسية في إدارة شؤونها، ثم تجددت الدعوة من طرف الأكراد في ستينيات القرن الماضي حين أراد عبد السلام عراف إقامة الوحدة مع مصر.[56]

ودستوريا يعتبر العراق دولة بسيطة موحدة تقوم على المركزية الإدارية السياسية، إلا أنها ظهرت شيئا فشيئا في التسعينيات من القرن المنصرم حيث تحررت منطقة شمال العراق ذات الأغلبية الكردية بعد 1991، ثم أعلن البرلمان الكردستاني في 1992 قرار تبني النظام الفدرالي، ونص الدستور المؤقت 2004 على أن العراق دولة اتحادية فدرالية، وهو ما أقره دستور العراق الدائم لسنة 2005 في ديباجته على أنه نظام اتحادي دون أن يشير إلى انه فدرالي، ولعل تفسير ذلك يرجع إلى أن المؤسس الدستوري لا يريد التقيد في كل الحالات بالفدرالية حيث يمكن تطبيق الكنفدرالية.

وأقر في مادته 112 على أن النظام الاتحادي في العراق يتكون من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية، وإقليم كردستان وسلطاته القائمة يعتبر إقليما اتحاديا كما يقر الدستور إنشاء أقاليم جديدة تؤسس خارج إقليم كردستان ما عدا بغداد وكركوك وتضم ثلاث محافظات فأكثر، كما أكد الدستور في المادة 106 على الوحدة العراقية ولزوم الحفاظ عليها.

ويمكن القول بأن الدستور العراقي أسس الفدرالية على معيار الجغرافيا والتاريخ وليس معيار الطائفة، في حين أن العراق لا يتوافر على فرز طائفي بل تنتشر الطوائف في مواقع مختلطة، كما أنه تجاوز حدود النظام الفدرالي حينما منح حق التمثيل الدبلوماسي وإنشاء قوى الأمن للأقاليم في المادة 121.[57]

2-الكنفدرالية في العراق: يعد المدخل الكنفدرالي من أهم الاستراتيجيات الطويلة الأمد لإدارة التعدد الطائفي في العراق، حيث يقسم العراق إلى ثلاث مناطق منفصلة شيعية في الجنوب وسنية في الوسط وكردية في الشمال، ويتزامن مع التهجير القسري ذي البعد الطائفي الذي يصب في إطار المشروع الأمريكي الرامي إلى تقسيم العراق.

3-الديمقراطية التوافقية في العراق: يعتبر في مقدمة الدول التي اعتمدت على هذا النمط في التمثيل والتعيين وعمليات اتخاذ القرارات بعد القضاء على نظام الحزب الواحد في 2003، حيث شكلت الديمقراطية التوافقية جدلا واسعا في الأوساط السياسية العراقية باعتمادها كمبدأ لتأسيس دولة ما بعد صدام بتوافق القوى السياسية الممثلة للمكونات العراقية المختلفة، واحتدم الجدل أكثر بعد دعوة السيد نوري المالكي لتجاوز هذا النوع من

الديمقراطية وذلك باعتماد ديمقراطية الأكثرية والأقلية السياسية، في حين تمسك الأكراد بمبدأ التوافق كونه الضامن لحقوق الأقليات، وأن اعتماد مبدأ الأغلبية في دولة متعددة المكونات والأديان والمذاهب سيقود بالتأكيد إلى أكثرية وأقلية قومية أو مذهبية وهذا سيعود بالعراق إلى استبداد فئة أو مكون على بقية الفئات أو المكونات الأقل عددا.

وسيتم إسقاط مبادئ الديمقراطية التوافقية وتتبع تطبيقاتها في التجربة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي من خلال المؤسسات والآليات المعتمدة كما يلي:[58]

أ- الفيتو المتبادل: ويتضح من خلال ما يلي:

- **مجلس الرئاسة:** ويتكون من الرئيس ونائبين له. يمثلون الطوائف الرئيسية الثلاث(السنة، الشيعة. الأكراد). ويتخذ قراراته بالإجماع. يحظى كل عضو فيه بحق النقض لتعطيل التشريعات الماسة بالتوازن. غير أنه استثنى الطوائف الأخرى الصغيرة من حق النقض. هذا الأخير الذي جاءت به النظرية التوافقية في الأساس لحماية الأقليات من هيمنة الأغلبية. كما أن دوره تعطيلي فقط في نقض القوانين باعتبار أن البرلمان بإمكانه إقرار القانون بأغلبية الثلثين غير قابلة للنقض بدل الأغلبية البسيطة.

- التصويت على الدستور الدائم وتعديله: حيث يتم إقرار الدستور العراقي بالأغلبية، بشرط عدم رفضه من طرف ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر.

- اشتراط الدستور تحقق الأغلبية الموصوفة في بعض الموضوعات التي تعرض على مجلس النواب. والذي لا يتحقق إلا بمشاركة كافة المكونات، وهذا ما يعطي للأقليات حق النقض للقرارات فلا توافق إلا بعد الحصول على ضمانات لحماية حقوقها، كما أن عدم تصويتها عند عدم رغبتها يعد ممارسة لحق النقض.

ب- تقاسم السلطة: ويتضح من خلال:

- توزيع المناصب الرئيسية الثلاثة على الطوائف الثلاث الكبرى. فرئاسة الجمهورية للكرد. ورئاسة الوزراء للشيعة ورئاسة البرلمان للسنة. رغم أن الدستور لم ينص على ذلك.

- تعيين نائبين لكل منصب من المناصب الثلاث. يمثلان الطائفتين المتبقيتين والمختلفة عن شاغل المنصب، إلا أن هذا الإجراء ينتهي بالنسبة لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بعد دورة برلمانية واحدة بعد إقرار الدستور الدائم.

- الائتلاف الواسع: جرى العرف على تشكيل حكومة ائتلاف تضم بالإضافة إلى الطوائف الثلاثة الكبرى الطائفتين التركمانية والمسيحية، ومن ثم تم تهميش الشبك والصابئة المندائيين والأيزديين.

- المجلس السياسي للأمن الوطني 2006: يترأسه الرئيس الكردي ويتكون من 19 عضو، تسعة من الشيعة وأربعة من الأكراد وأربعة للسنة. وعضوين لكتلة أياد علاوي. ويتخذ قراراته بأغلبية الثلثين. غير أن المجلس ذو طبيعة مؤقتة فقط يستمر لدورة برلمانية واحدة.

ولعل تقاسم السلطة جاء بهدف إشراك الطائفة السنية في العملية السياسية وعدم تهميشها لنبذ المقاومة. علاوة على الضغوطات الأجنبية لتحقيق هذه التوافقات.

ج- **النسبية:** ويتضح من خلال النظام الانتخابي ومدى تمثيله لمختلف الطوائف استنادا لأحجامها العددية، ومن خلال توزيع المناصب داخل المؤسسات السياسية.

- النظام الانتخابي: تم اعتماد نظام التمثيل النسبي بنظام القائمة المغلقة مع اعتبار البلاد كلها منطقة انتخابية واحدة. في انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في 2005. أما في 2009 فتم تعديل قانون الانتخابات ليأخذ بنظام التمثيل النسبي على أساس القائمة المفتوحة ودوائر انتخابية متعددة، ونظام التمثيل النسبي يتناسب والتعدد الطائفي في العراق حيث يضمن تمثيل الأقليات في المجالس النيابية، حيث أنها منتشرة في دوائر متعددة وليس في دائرة واحدة، كما أن التمثيل النسبي يجعل إمكانية احتكار طائفة معينة للحكومة أمرا شبه مستحيل.

- توزيع المناصب في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية

لكن المشكل الذي طرح في العراق هو كيفية التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل ائتلاف واسع يضم جميع القادة والزعماء السياسيين يتطلب التوصل إلى درجة معينة من التوافقات على قضايا جوهرية تتعلق باقتسام السلطة ومأسسة الحصص وتامين مصالح الأقليات عبر منح نسب متبادلة متفاوتة من الفيتو بين الفرقاء، إن كل هذا لن يتم من دون إبداء مرونة سياسية في التعاطي مع آليات التفاوض بشأن تلك المفردات وتقديم تنازلات تشكل بمجموعها الصيغة الوطنية للديمقراطية التوافقية، وفي حالة العراق فإن عسر التوافقات السياسية يقترن مع تفجر قنوات عنف محلية، وتدخل عوامل خارجية جعلت من الموقف أكثر سوءا، لذلك كان فتح الملف المتعلق بشكل السلطة طوال السنوات الماضية ترافقه أزمات عصيبة

تعقد من المشهد وترفع فيه حدة التداخلات على أكثر من صعيد، في وقت أثارت هوية الدولة الإحباط في مفاصل الحياة السياسية.[59]

وهناك جدال حول الحفاظ على نظام الديمقراطية التوافقية وقاعدة المحاصصة التي جرى تثبيتها، أو تجاوزها والأخذ بقاعدة الديمقراطية المباشرة والتصويت بالأغلبية. فالأكراد هم المستفيد الأول من الاحتلال الأمريكي واعتماد الديمقراطية التوافقية لأنها تثبت مكاسبهم وفرضتهم طرفا قادرا على امتلاك حق الاعتراض. وهم حريصين على حل قضية كركوك من خلال فرض الديمقراطية التوافقية لفرض تكريد هذه المحافظة وضمها مستقبلا إلى الإقليم الكردستاني. أما الطوائف الأخرى فترى أن المحاصصة تثير النعرات الطائفية من طرف السنة الذين خسروا مكانتهم السياسية من جهة. ومن طرف التركمان والأشوريون الذين خصصت لهم مقاعد لا تتناسب مع نسبتهم العددية من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس يمكن أن تتحول التعددية في المجتمع العراقي إلى انقسامية بسبب حرمان بعض الطوائف في المجتمع من حقوقها. سواء في مسألة المشاركة في السلطة أو في مسألة التوزيع العادل للثروة. وسيطرة النزعة الانفصالية على بعض الطوائف ورغبتها في تشكيل دولة. علاوة على تدخل العامل الخارجي سواء ما تعلق بالامتدادات الطائفية خارج الحدود السياسية، أو ما تعلق بالاحتلال الأمريكي الذي عمل على تفكيك العراق حيث تحولت معه التعددية إلى تعددية انقسامية.[60]

الخاتمة:

لقد سعت هذه الدراسة لمعالجة موضوع الوحدة الوطنية والتعدد الطائفي في الدول العربية، دراسة الحالة العراقية، وذلك لما يحتله من أهمية على مستوى الدول العربية، بالنظر إلى الحراك الذي تعرفه العديد من هذه الدول المتعددة طائفيا، وما تشهده من تنامي العنف الطائفي الذي يهدد بتفككها مما فرض إعادة طرح مفهوم الوحدة الوطنية إلى الواجهة، فضلا عن المساهمة في إثراء النقاشات حول مداخل إدارة التعدد الطائفي واستبصار المحاذير المحيطة بنقاش الوحدة والتعدد في الدول العربية، لتفادي الانزلاقات التي يمكن أن تؤدي إلى تفكك الدول، باعتبار أن بناء الدول لا يقوم على أساس تجميع فيزيائي بسيط للأفراد بل يفترض تشكيل وعي مشترك لدى أعضائه يشد انتماءهم إلى المجموعة.

أما فيما يتعلق بالإدارة العراقية للتعدد الطائفي، فلقد ساهم فشل الحكومات العراقية المتعاقبة في التعاطي مع الواقع التعددي العراقي إلى استفحال التوترات الطائفية

الكردية والشيعية منذ الاستقلال وإلى غاية الاحتلال الأمريكي، وتزايد دور العامل الخارجي في تفكيك العراق بعد 2003، من خلال التمييز الطائفي بتمكين الشيعة وتهميش السنة وهو ما أدخل الدولة العراقية في دوامة الحرب الأهلية.

نتائج البحث:

- الوحدة الوطنية ليست نقيضا للتعددية الطائفية، بل يمكن تحقيق وحدة وطنية في الدول التي تضم جماعات إثنية مختلفة، وذلك بتبني الآليات الدستورية التي تحقق ذلك.

- الوحدة الوطنية التي تتم بالقوة والتي تلغى في سبيل تحقيقها، الانتماءات الاثنية الأخرى، وتفرض هوية معينة بالقوة، هي وحدة شكلية لا تحقق الاستقرار وسرعان ما تتفكك.

- تقع على عاتق الدولة مسؤولية إيجاد حلول سياسية مناسبة لفض النزاعات وتهدئة الأوضاع وتحقيق الأمن والاستقرار، وعلى الدولة أن تبادر إلى تقديم آليات مناسبة لاستيعاب الصراع وبما يرضي كافة الأطراف، للحؤول دون تدخل الأطراف الخارجية.

- إن تحقيق الوحدة الوطنية في مجتمع تتعدد فيه الثقافات يتطلب غرس قيم مشتركة لعموم المجتمع بشكل لا تتصادم مع القيم الفرعية لكل جماعة اجتماعية أو تلغيها وإنما تصهرها في بوتقة واحدة لمصلحة المجتمع ككل.

- تعتبر مسألة الوحدة الوطنية في الدول العربية ذات المجتمعات التعددية، من أولويات المسائل التي تهتم بها الحكومات وتسعى إلى تحقيقها من خلال السياسات التي تنتهجها.

- إن التعددية، الدينية والطائفية والمذهبية والقومية، ليست هي المسئولة عن أي نزاع من النزاعات التي تعرفها المجتمعات العربية. وليس لوجودها أي نصيب في ما تعاني منه الدولة والحياة السياسية والعقائدية من توتر وتمزق واضطراب. إن المسئول عن كل ذلك هو استغلال التعددية، أي توظيفها من قبل النخب الاجتماعية في الصراعات السياسية والاقتصادية.

توصيات البحث:

- الإقرار بالتنوع والاعتراف بوجود التعددية في المجتمع.

- العمل على تحقيق المشاركة المتساوية لكافة الطوائف وذلك بتبني الديمقراطية التوافقية التي تضمن المشاركة لجميع الجماعات من خلال حكومة ائتلافية.

- تحقيق العدالة التوزيعية التي لها دور كبير في تعزيز فرص التلاحم الوطني للمجتمعات التعددية.

- بلورة هوية وطنية عليا تسمو على هوية الطوائف دون القضاء عليها أو طمسها.

- على جامعة الدول العربية تقديم المزيد من الدعم السياسي لمختلف الحكومات.

الهوامش:

[1] المعجم الوسيط، ج 2، مطبعة مصر، القاهرة، 1981، ص1028.

[2] ابن منظور، لسان العرب، ج 4، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص 767.

[3] جبران مسعود، معجم الرائد، دار العلم للملايين، بيروت، د س، ص1615.

[4] عادل بن عمر، التعدد الطائفي والوحدة الوطنية في الدول الإسلامية: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/ 2017، ص 14

[5] ناجي عزو محمد عبد القادر، الوحدة الوطنية في ظل حكم حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، القاهرة، 2009، ص18

[6] مجموعة باحثين، رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية، ط1، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، فاس، 1994، ص87، 88.

[7] سليمان محمد الطماوي، الوحدة الوطنية، ط1، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1974، ص17

[8] المرجع نفسه، ص17

[9] ثامر كمال الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط1، دار مجدولي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص186.

[10] عبد العزيز رفاعى وحسين عبد الواحد الشاعر، الوحدة الوطنية في مصر عبر التاريخ، عالم الكتب، القاهرة، 1972

[11] محمد عمارة، الإسلام والوحدة الوطنية، دار الهلال، القاهرة، 1979، ص23

[12] عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة القليات في إفريقيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص291.

[13] عادل بن عمر، المرجع السابق، ص 16.

[14] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص831.

[15] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الأصول والنظريات، ط4، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1984، ص 97-101.

[16] رعد عبد الجليل مصطفى الخليل وحسام الدين على مجيد، نموذج الدولة- الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 33، شتاء 2012، ص 122-124.

[17] جلال عبد الله معوض، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة 14، العدد 4، (1986)، ص61.

[18] عبد السلام إبراهيم بغدادي، المرجع السابق، ص30.

[19] عادل بن عمر، المرجع السابق، ص 22

[20] عبد السلام إبراهيم بغدادي، المرجع السابق، ص64.

[21] المرجع نفسه، ص72-74.

[22] عادل بن عمر، المرجع السابق، ص 21

[23] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج2،ط 3، القاهرة، 1985.ص 608.

[24] C.t.Oninons(ed) The Shorter Oxford English Dictionary, The Clarendon Press,Oxford,1956,P1528.

[25] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص317.

[26] سامي ذبيان (محرر)، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1990، ص 138، 139.

[27] علي الدين هلال، نيفين عبد المنعم مسعد(محرران): معجم المصطلحات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، 1994، ص 109.

[28] جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة:مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، 1993، ص15:4

[29] محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص ص 5-7.

[30] محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العالمي للدراسات السياسية، عمان، 2002، ص 22.

[31] جابر سعيد عوض، المرجع السابق، ص 7، 8.

[32] محمد أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، 1983، ص400.

[33] عادل بن عمر، المرجع السابق، ص 33

[34] William H. Swatos Jr, monopolism, pluralism, acceptance, and rejection model for church sect theory, review of religious research, Vo. 16, No.3, Spring, 1975, p175

[35] William H. Swatos, Weber or Troeltsch?: Methodology, Syndrome, and the Development of Church-Sect Theory , Journal for the Scientific Study of Religion, Vol. 15, No. 2 (Jun., 1976), pp. 130

[36] سليمان تقي الدين، الطائفية والمذهبية وآثارهما السياسية، في كتاب: الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة إلى دولة القانون، تحرير عبد الإله بلقزيز، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص60، 61.

[37] سالم برقوق وامحند برقوق، الأقليات في القانون الدولي دراسة قانونية واصطلاحية: حالة الأقليات الإسلامية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد 2، 2002، ص226.

[38] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المرجع السابق، ص759.

[39] عبد القادر القصير، الطبقية: البناء الطبقي في الريف والحضر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1997، ص41.

[40] عبد السلام إبراهيم بغدادي، المرجع السابق، ص106.

[41] محمود أبو العنين، حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتي اريتريا والصحراء الغربية، رسالة دكتوراه في الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1987، ص 25- 27.

[42] محمود أبو العينين، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 59، (2000)، ص38.

[43] عادل بن عمر، إستراتيجيات إدارة التعددية الاثنية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 2 (2021)، ص 174.

[44] الكميونات العرقية: فهي عبارة عن إقامة أقاليم عرقية كتلك القاعدة للكميونات في سويسرا بمعنى تفويض السلطة على أساس قاعدة إقليمية عرقية لكل منها شكل مصغر من أشكال السيادة ويسمح بقدر غير متساوي من العلاقات بين الكنتونات المختلفة والحكومة المركزية

[45] تانيا كيلي وآخرون، التعايش في ظل الاختلاف، سلسلة أوراق ديمقراطية، العدد 02،(جوان 2005)، ص05.

[46] ethenicity and governance in the third World.ashgatem.UK.2001,P P 37- 38

[47] Sandor Balogh, Autonomy and the new world order: A solution to the nationality problem, (Toronto-Buffalo, Matthias corvinus publishing, 1999)-, p130

[48] اسحق عياش، الهوية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي، دراسات اجتماعية، المعهد المصري للدراسات، 28 سبتمبر 2018، تاريخ التصفح 2022/12/12

https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2018/09/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%8A.pdf

[49] تقرير التنمية البشرية 2008-2004 وزارة التخطيط والتعاون الدولي وكذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية: القسم الثاني – الجزء الأول.

[50] إبراهيم سعد الدين، تأملات في مسألة الأقليات، ط1، دار سعاد الصباح، الكويت، 1992، ص82.

[51] عبد السلام إبراهيم بغدادي، المرجع السابق، ص97.

[52] حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي،ط1، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 1984، ص38

[53] عادل بن عمر، إشكالية التعدد الطائفي والوحدة الوطنية في الدول الإسلامية: دراسة الحالة الماليزية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 21 (ديسمبر 2015)، ص 273، 274.

[54] دولة أحمد صادق وآخرون، الجغرافية السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975، ص 52.

[55] أياد عايد والي البديري، التركيب الأثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة واستقرارها، مجلة القاديسية للعلوم الإنسانية، المجلد الثالث عشر، العدد 01 (2010)، ص 148-161.

[56] عادل بن عمر، التعدد الطائفي والوحدة الوطنية في الدول الإسلامية دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 134.

[57] المرجع نفسه، ص 135

[58] عادل بن عمر ، الديمقراطية التوافقية وإدارة التعدد الطائفي في العراق، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02 (جويلية 2020)، ص 398- 400.

[59] نبيلة سالك، المجتمع متعدد الاثنيات وفق النموذج الديمقراطي التوافقي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 08،(جانفي 2016)، ص414، 415.

[60] عادل بن عمر ، " الديمقراطية التوافقية وإدارة التعدد الطائفي في العراق" ، المرجع السابق، 401